الاثار الناجمة عن الصرعات السياسية ودور الجمعيات الاهلية في مواجهتها

د/ عبد الكريم محمد النعاس[1] أ / أمل محمد مسعود مسعود[2]
المؤلف 1 https://orcid.org/0009-0004-7168-5446
المؤلف 2 https://orcid.org/0009-0009-9595-7430
قسم علم الاجتماع كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة الزيتونة[1 2]
[1]Anaas1983@yahoo.co [2] amalmassoud607@gmail.com

The Consequences of Political Conflicts and the Role of Civil Society Organizations in Addressing Them

[1] Dr. Abdelkarim Mohammed Al-Naas [2]Mr. Amal Mohammed Masoud Masoud
[1 2]Department of Sociology, Faculty of Humanities and Applied Sciences, Al-Zaytouna University

تاريخ الاستلام: 15-10-2025، تاريخ القبول: 02-12-2025، تاريخ النشر: 15-12-2025

الملخص:

تناول هذا الفصل الأزمات السياسية والمشاكل المصاحبة للازمات السياسية مثل مشكلة الفقر والنزوح كما تم عرض وضع الأسرة والأطفال والنساء داخل مناطق الصراع ومعرفة دور الجمعيات الأهلية العاملة داخل مناطق الصراع في مواجهة هذه المشكلات وفي وضع السياسات والحلول الملائمة لحل المشكلات المصاحبة للازمات السياسية.

الكلمات المفتاحية: الأزمات السياسية، الجمعيات الأهلية، النزوح، الفقر.

Abstract:

This chapter deals with political crises and the problems associated with political crises, such as the problem of poverty and displacement. The situation of the family, children and women within conflict areas was presented, and the role of NGOs operating within conflict areas in facing these problems and in developing appropriate policies and solutions to solve the problems associated with political crises was presented.

Keywords:

Political crises, civil society organizations, displacement, poverty

المقدمة:

يتناول هذا البحث الأزمات السياسية والمشاكل المصاحبة للازمات السياسية مثل مشكلة الفقر والنزوح وكذلك سنعرض وضع الأسرة والأطفال والنساء داخل مناطق الصراع ومعرفة دور الجمعيات الأهلية العاملة داخل مناطق الصراع في مواجهة هذه المشكلات وفي وضع السياسات والحلول الملائمة لحل المشكلات المصاحبة للازمات السياسية.

الآثار المشكلات المصاحبة للازمات السياسية:

أولا: مشكلة النزوح:

النزوح ظاهرة كونية قديمة وهي عالمية إذ لا ينفرد بها قطر دون الآخر وهو عبارة عن هجرة داخلية قسرية تسبب فيها العوامل والتغيرات الطبيعية والسياسية والاقتصادية [1]. وتعتبر الصراعات المسلحة والاقتتال من اهم أسباب النزوح حيث شهد العالم أنواع متعددة من الحروب كانت معظمها من اجل التحرر من الاستعمار والحروب المتعلقة بخرق حقوق الإنسان والتطهير العرقي كما هو الحال في البوسنة والهرسك ورواندا والحروب المتعلقة بالسلطة والاستيلاء عليها أو الحروب المتعلقة بالصراعات القبلية خاصة صراعات الكلاء والماء.

أما النزوح الحاصل في منطقتنا العربية في الآونة الأخيرة فهو نزوح سببه الثورات العربية أو ما يسمى بالربيع العربي من اجل التغير السياسي حيث سببت هذه الثورات خروج موجات من النازحين من مناطق الصراع للبحث عن أماكن أكثر امنً واستقرار وقد سببت هذه الثورات أيضاً عن وجود شرخ كبير في العلاقات الاجتماعية بين أفراد البلد الواحد بسبب الاختلافات السياسية واختلاف الاتجاهات، إن ما شاهده العالم العربي في الآونة الأخيرة زاد من ظاهرة النزوح والتهجير القصري داخل مناطق الصراع، مما سبب في ازدياد الفقر والجهل وارتفاع معدل الجريمة ناهيك عن تصدع النسيج الاجتماعي والتفكك الأسري وفقدان النعيم لبعض الأسر نتيجة الصراع المسلح.

إن النزوح له أثار اجتماعية كبيرة وأثار اقتصادية كما له أثار سلبية على البنية التحتية من حيث انتشار المساكن العشوائية داخل المدن، وللنزوح أثار سلبية على الأطفال والنساء وكبار السن حسب يسبب لهم مشاكل واضطرابات نفسية يصعب علاجها سريعاً.

إن الثورات الحديثة من أهم مخرجاتها هي عملية النزوح هروباً من الصراع الداخلي حفاظاً على حياتهم وفي جميع حالات النزوح يعاني أفراد المجتمع من أزمات تتطلب التدخل السريع من قبل الجهات الخاصة والعامة لتوفير المأكل والمشرب والمأوى والخدمات الصحية والتعليمية ويأتي دور مؤسسات المجتمع المدني مسانداً لدور الدولة في توفير هذه الاحتياجات

المنظمات الدولية والمنظمات الإنسانية الأخرى بشكل مكثف لمعاجلة هذه الأزمة الإنسانية ولو بالحد الأدنى المتيسر لديها.

إن الإفرازات الإنسانية الناتجة من عمليات النزوح تتمثل فيما يلي:

1. توقف الموارد المادية خاصة لأصحاب المهن الخاصة.
2. توقف العملية التربوية لعدم توفر مدارس للطلاب.

---

[1] أمال محمد الحسن، التغير الاجتماعي والاقتصادي للمرأة النازحة من غرب السودان إلى ولاية الخرطوم، حالة دراسة النساء العاملات بسوق الشيخ أبوزيد "رسالة دكتوراة غير منشورة"، كلية الزراعة، جامعة السودان، 2005 م، ص42

3. احتمال كبير لتضرر المساكن والممتلكات الخاصة في مناطق الصراع الخاصة بالأسر النازحة مما يسبب عائق عند الرجوع إلى الموطن الأصلي لهم
4. ضعف أو انعدام الرعاية الصحية خاصة للأطفال وكبار السن والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة.
5. الآثار النفسية التي تسببها الحروب مثل الرعب والخوف وعدم الاستقرار.
6. تدمير البنية التحتية وانعدام الخدمات التعليمية والصحية [2].

الآثار الاقتصادية:

يؤثر النزوح على القطاع الاقتصادي تأثيرا بالغاً، وذلك بسبب تدفق إعداد كبيرة من النازحين من مناطق الإنتاج إلى المعسكرات والمناطق الحضرية حيث أن حوالي 83 % من النازحين من الفئات العمرية الشابة التي تعتبر أكثر الفئات نشطات في المجال الاقتصادي، حيث تركوا مزارعهم ومراعيهم ومتاجرهم وبيوتهم وترتب على ذلك انخفاض الإنتاج والعائد الاقتصادي [3].

أن التدهور الاقتصادي الذي تعيشه معظم مناطق الصراع المسلح تكون أكثر قسوة على النازحين من غيرهم الذين بقوا في مكان سكانهم لان النازح ترك في جميع ممتلكاته ومقومته الاقتصادية وأصبح نازح بدون دخل شهري بدون وظيفة بدون حرفه، أن المعاناة الاقتصادية بسبب النزوح لا يمكن وصف ملامحها، لان العوز والحاجة لمعظم النازحين تخطف الحد الأدنى من توفير الحاجات الإنسانية اللازمة للحياة الكريمة.

إذا فان تأثير النزوح على الاقتصاد تأثير كبير بالنسبة للفرد والمجتمع حيث يفقد الفرد مصدر رزقه الأساسي ويفقد المجتمع القوة العاملة السكانية التي تساهم في تقوية الاقتصاد الوطني.

الآثار الاجتماعية:

معظم النازحون قبل نزوحهم كانوا يعيشون حياة اجتماعية مستقرة ومترابطة تحكمها روح القبيلة والأسرة والعادات والتقاليد، وبدون مقدمات يجد نفسه الإنسان نازح خارج اطار الأسرة والقبيلة والعرف والعادات والتقاليد، إلى مناخ المعسكرات والمخيمات الإنسانية الايوائية، حيث يتغير على الشخص النازح جميع الظروف التي كان يعيشها قبل النزوح مما يضطر النازحون إلى التوفق والانسجام مع الواقع الجديد الأمر الذي يؤدي إلى التفكك الأسرى والشعور بحالة الاغتراب وحدوث فجوة بين الأسرة وأفرادها وكذلك بين الأسرة والقبيلة والمجتمع ككل ناهيك على التفكك الاجتماعي وزيادة معدل الجريمة وسيادة ورح الانفرادية بدلاً من روح الجماعة.

---

[2] حامد حمد الدليمي، إدارة الأزمات في بيئة العولمة حالة دراســية لإعادة إعمار مدينة الفلوجة في جمهورية العراق، رسالة دكتوراة غي منشورة، جامعة سانت كليمنتي العراف 2008 ص 76 - 77.

[3] احمد محمد جنفو، مرجع سابق ص 17

أن للنزوح آثار سلبية مثل تدهور نوعية السكن والخدمات الاجتماعية خاصة الخدمات الصحية والتعليمية.

الآثار النفسية:

تتأثر الحالة النفسية للنازحين لفقدان مناطقهم الأصلية حيث كان الأمن والاستقرار والعمل والرخاء الاقتصادي وبعد النزوح وجدو أنفسهم في مناطق لا يعرفوا عنها شيئا عن عاداتهم وتقاليدهم حيث أصبحوا عرضة للمعاناة مما ساعد على ارتفاع نسبة الإصابة بالأمراض النفسية والعصبية وذلك بسبب الحروب والخوف من المستقبل ونجد أكثر الفئات تعرض لازمات نفسية للأطفال وكبار السن [4].

الآثار السياسية والأمنية:

أن نزوح مجموعة بشرية بمشايخها وسلاطينها فيما يخصها بكل تكويناتها القبلية يؤدي إلى حدوث خلل في التكوين السياسي القاعدي بمنطقة المنشأ وارتباك في التكوين السياسي بمناطق الاستقبال.

أما في الجانب الأمني فتتضح الآثار من خلال النازحين الذين يمثلون مجموعات قبلية كاملة فمن خلال النزوح تنتقل معها صراعاتها القبلية والعرقية، الأمر الذي يترتب عليه زعزعة الاستقرار الأمني كما أن التعارض بين عادات وتقاليد القبائل النازحة من جهة مع عادات وتقاليد سكان المناطق الأصلية المجاورة لهم أدى إلى حدوث عدد من الصدامات الأمر الذي يؤدي إلى اختلال الأمن.

الآثار على التعليم:

أن النزوح ليس تحرك أفراد بل تحرك اسر بأكملها وأكثر من الشباب والأطفال الذين هم في سن التعليم وقد ترتب على ذلك ضغوط كثيرة على مرافق التعليم بمنطقة الاستقبال.

هذا بالإضافة إلى ضعف وانعدام الرغبة في التعليم وقلة الكوادر التعليمية المؤهلة وانخفاض مستوى كفاءتها وكذلك الصعوبات التي تواجه الكوادر التعليمية من حيث الأدوات والوسائل، هذه الظروف أدت إلى نقص الخدمات التعليمية للنازحين وتدهور أوضعاهم التعليمية [5].

احتياجات النازحين إلى الحماية من المخاطر التي يواجهونها:

يواجه الأشخاص رهينة حالات النزوح عدة عقبات تمنعهم من التمتع بحقوقهم مما قد يهدد سلامتهم

---

[4] عثمان حمدين عثمان، التوافق النفسي والاجتماعي لدي النازحين (16 – 20) سنة السلامة، ولاية النيل الابيض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم 2005 ص 128

[5] احمد محمد جنقو، مرجع سابق، ص 19 - 20

بشكل مباشر بشكل مباشر ويحرمهم من المساواة في الحصول على حقوقهم.

وينبغي إلا تقتصر برامج الحماية والمساعدة على فئة معينة من النازحين أو على جانب معين من جوانب الحماية وإنما يجب أن تكون حماية جميع الشرائح والفئات النازحة وتوفير اقصى درجات الأمن والحماية لهم كما يلي:

لأمن والسلامة البدنية:

يشكل البحث في ظروف تكفل الحماية البدنية والسلامة احد الدوافع الرئيسية وراء فرار السكان من ديارهم وكما أكدت "المبادئ التوجيهية" أن للنازحين الحق في حماية حياتهم وكرامتهم وسلامتهم البدنية والعقلية والمعنوية من التعرض للهجات العنيفة ومع هذه المبادئ التوجيهية إلا أن النازحين في معظم البلدان يتعرضون لانعدام الأمن والعنف وعدم احترام حقوقهم الإنسانية.

ضرورات الحياة الأساسية:

يفقد النازح سبل العيش بشكل كبير مما يؤدي إلى انخفاض فرص الحصول على ضرورات الحياة الأساسية بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة والمأوى والملبس والخدمات الصحية والصرف الصحي، ويعد حق النازحين في الحصول على هذه الأساسيات مبدأ راسخاً بقوة القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافة الأخرى:

أن حق النازح في التمتع بحياة كريمة لا يختلف عليه أحد، وكذل حقه في تمكينه ودعمه وتوفير فرص العمل له لكسب الرزق خاصة للنازحين الذين طال بهم النزوح كما يجب أيضا حماية النازحين من انتهاك أملاكهم بموجب القانون الدولي حيث غالبا ما يعقب عملية النزوح عمليات توطين للجماعات أخرى في ممتلكات لأناس تركوها ورآهم ومن هنا جاءت الأصول مطالبة بحق حماية أملاك أراضي وعقارات النازحين وفق القواعد والقوانين الدولية.

الحقوق المدنية والسياسية الأخرى:

يقيد تنقل النازحين واختيار مكان إقامتهم عل نحو تعسفي في كثير من الأوقات، وتجعل بعض سلطان النازحين قيد الإقامة الجبرية وتعمل على فصل النازحين عن السكان الأصليين.

ويشكل الحصول على الوثائق الشخصية التي فقدت أثناء خروج النازحين من مناطق الصراع مشكلة أضرت بالنازحين فقد حال ذلك دون تمتعهم بالحق في الاعتراف بهم أمام القانون وتأثر تمتعهم بالحقوق الأخرى ذات الصلة فان عدم حملهم الوثائق الرسمية تمنعهم من تسجيل المواليد الجدد

وكذلك التسجيل في المدارس والحصول على الرعاية والخدمات الصحية، الأمر الذي جعل من الضروري توفير حلول بديلة لهم وعدم منعهم من التمتع من حقوقهم المدينة والسياسية.

احتياجات الأطفال والنساء وكبار السن:

تؤكد القوانين على حماية الأطفال في مناطق الصراع وتحظر إخضاعهم للتجنيد أو المشاركة في أعمال عدائية مسلحة، وتوضع القوانين حق الأطفال النازحين في حياة أسرية حيث تنص على مسئولية السلطات في تيسير لم شمل الأسر، وكذلك تنص القوانين على حق الأطفال في التعليم وكذلك حمايتهم من الانتهاكات جسيمة أثناء النزاع، حيث ينفصل الكثير نم الأطفال عن أسرهم أثناء النزاعات المسلحة مما يجعلهم عرضة لأشكال العنف والاستغلال الجنسي والتجنيد [6].

أما فما يخص النساء النازحات تنص المبادئ التوجيهية صراحة على حماية النساء النازحات من العنف والاستغلال وتعزز تساوي الفرص في الحصول على المساعدات والخدمات والتعليم.

وظل الاغتصاب والاستغلال الجنسي للأطفال والنساء السمة المتكررة للنزاع ويتعرض النازحون منهم للخطر بشكل خاص.

أما كبار السن فجاءت المبادئ فيها على ضرورة توفير الحماية والمساعدة لهم وفق احتياجاتهم وأحوالهم، حيث يشكل كبار السن الحلقة الأضعف في مثلث الصراع من حيث عدم قدرتهم على الفرار بسرعة من مناطق الصراع بل وحتى بعد تحسن الظروف الأمنية يعجز كبار السن عن العودة إلى بيوتهم الأصلية ويعود ذلك لعدم قدرتهم على بناء منازلهم أو فقدان المعلول لهم مما يدعي توفير الحماية والدعاية والرعاية لهم من جميع النواحي.

الحقوق التعليمية للنازحين:

أن التعليم يجب أن يكون جزءا أساسيا في عملية وضع البرامج والتخطيط للتعامل مع النزوح ويجب بدل الجهد لإنشاء البرامج التعليمية في الأسابيع الأولى من النزوح حيث يمكن أن يكون التعليم نوعا من اللعب المنظم بحيث يعطي الأطفال إحساسا بالبناء المنتظم والروتين اليومي، وعن طريق المدارس يمكن الحصول على تقارير تتابع أوضاع الأطفال النازحين ضمانا لمراعاة حقوقهم كما يساعد التعليم أيضا على حماية الأطفال من التجنيد كمحاربين عن طريق المناهج التي تعلمهم حل الصراعات دون اللجوء إلى العنف وتشجيعهم على بناء السلم. كما أن التعليم يمكن أن يمنح الفتيات قدرا كبيرا من الثقة والاعتزاز بالنفس كما يمكن أن يكسبهن المعرفة العلمية

---

[6] نيفابير كلاد، النزوح الداخلي: الاتجاهات العالمية الناشـــئة عن النزوح، المجلة الدولية للصـــليب الأحمر، العدد 875 العدد 91 سبتمبر 2009 146 - 147.

بشأن الصحة العامة والرعاية ويزيد في صحتهن في السعي لاكتساب الرزق ويقلل من تعرضهن للاستغلال والانتهاك والعنف الجنسي [7].

المنظمات الطوعية الأهلية ودورة اتجاه النازحين:

شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة أزمات سياسية كبيرة مما سبب في نزوح أعداد كبيرة من السكان من مناطق الصراع مما ساهم في تفشي الفقر وانهيار مستويات المعيشة والقوة الشرائية وتدهور سعر الصرف العملات المحلية في مناطق الصراع مما أدى معظم أصحاب الدخل المحدود إلى الالتحاق بصفوف الباطلة وتقلصت فرص العمل وازدادت شدة الاعتماد على المساعدات الدولية كما تفاقمت لدرجة كبيرة المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة والحروب والصراعات العرقية وخلفت ورائها ملايين النازحين والمشردين مما أدى إلى قصور الأجهزة الحكومية المختصة على القيام بأعبائها وكان ذلك حافزاً لدخول الكثير من المنظمات الطوعية الأجنبية والأهلية إلى مناطق الصراع.

أن الآثار السالبة للنزوح تتطلب جهدا متواصلا ودعما ماديا ومعنويا حتى يمكن تجاوزها، لذا نجد أن الجهد الحكومي لا يمكن أن يفي بكل الالتزامات نحو النازحين مما ساهم في إنشاء العديد من الجمعيات الأهلية لمساعدة الجهات المختصة على الدعم المالي والمعنوي للنازحين.

ونجد أن المنظمات الأهلية تقدم للنازحين خدمات متعددة تشمل الغذاء والدواء والسكن والتعليم وكذلك حماية النازحين من أي اعتداءات قد تحدث لهم أو معاملة قاسية أو نقص لحقوقهم الأساسية بالإضافة إلى التدخل السريع واستيعاب النازحين عند بداية النزوح مباشرة.

إيجابيات عمل الجمعيات والمنظمات الأهلية:

- تعليم أبناء النازحين وتوفير فرص مواصلة الدراسة رغم ظروف النزوح التي يمر بها سكان المنطقة.
- تقدم الغذاء والعلاج والمأوى مما يعد انتقاداً للحياة في ظروف النزوح وترك مناطق الإقامة الأصلية.
- توفير فرص العمل للنازحين ودمجهم في المجتمع.
- توعية النازحين بحقوقهم الإنسانية وكيفية التعامل مع القوانين الإنسانية.

سلبيات عمل الجمعيات والمنظمات الطوعية:

- تعويد النازحين على الاتكالية وذلك بتقديم الإغاثة مباشرة لفترات طويلة.

---

[7] ايان ليفين ومارك بودين، الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسي في الأزمات الإنسانية، نشرة دورية تعني بأمور وقضايا اللاجئين تصدر عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة اكسفورد ابريل نيسان 2001 م ص 20 - 21.

- تغير نمط الغذاء وذلك بتقديم أطعمة لا تتناسب مع النازحين مما يضطرهم لبيعها أو إستبدالها [8].
- نشر الأفكار التي تتعارض مع القيم الاجتماعية السائدة.
- عدم قدرة المنظمات الطوعية على تحديد الأعداد الحقيقية للنازحين.
- أحيانا تكون المنظمات الطوعية تمول من دول أجنبية تعمل على تنفيذ أفكارها وسياساتها تجاه الأزمة بشكل عام.

ثانيا: مشكلة الفقر:

يعتبر الفقر من اهم المشكلات المصاحبة للازمات السياسية إذا انه من الطبيعي تدهور الوضع الاقتصادي في مناطق الصراع، وفقدان معظم الأسر مصادر الدخل الأساسية لها ومن ثم انتشار الفقر والعوز الاقتصادي بين جميع أفراد المجتمع ناهيك عن فقدان بعض الأسر المعول الرئيسي لها نتيجة الحروب والاقتتال كما تؤدي الحروب والأزمات لفقدان القوة العاملة من الشباب نتيجة انخراطهم في الأعمال العسكرية مما يضعف حدة الفقر على باقي الفئات من النساء والأطفال وكبار السن الذين ليس لهم القدرة على توفير أدني احتياجاتهم الأساسية.

دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلة الفقر:

تختلف نظرة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في نظرتها إلى الفقر، فمعظم منظمات الرعاية الاجتماعية والجمعيات الدينية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي تعتبر الفقر نقص في الثروة المادية أو الدخل وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية لذلك يكون التركيز على الجانب الاقتصادي ومحاولة تقديم خدماتها في إشباع حاجات الفقراء من الناحية الاقتصادية.

وتتعامل منظمات أخرى مع الفقر على انه نقص في الموارد المتاحة في البيئة والفقراء هم الفئات المحرومة من عدم توفر البنية التحتية الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء وخدمات رفع القمامة وكذلك الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم.

أهم السياسات في التعامل مع الفقراء:

أ- التدخل الرعائي الخدمي:

ويتضمن هذا التدخل بتقديم مساعدات مادية شهرية من ملابس ووجبات غذائية في الأعياد والمناسبات للأسر وخاصة الأسر التي تعولها النساء ويغلب هذا التدخل الرعائي على معظم الجمعيات الدينية والخيرية وتعتبر هذا التدخلات بمثابة مسكن وليس علاجا لحالة الفقر.

[8] احمد محمد جنقو، مرجع سابق ص 15 - 16.

ب- التمكين الاقتصادي للفقراء:

يهدف هذا التدخل لتدعيم الاعتماد على النفس من جانب الفقراء وتحسين الدخل لهم من خلال عدة برامج ومنها:

القروض الصغيرة ومتناهية الصغر:

تقدم القروض للشباب والرجال والنساء القادرات على العمل لبدء مشروع خاص بهم وتقدم هذه القروض لفتح مشروعات صغيرة تساعد الأفراد على توفير احتياجاتهم وعدم اعتمادهم على المساعدات ومن هذه المشروعات إنشاء معامل صغيرة للخياطة وكذلك فتح محل صغير للبقالة أو تشجيع سكان الريف على الزراعة من خلال دعمهم بالمعدات اللازمة للزراعة وكذلك دعم وتشجيع الصناعات الصغيرة والتقليدية.

التشغيل في المشروعات الخدمة والإنتاجية والتنموية:

توفر الجمعيات الأهلية بعض فرض العمل في المشروعات التنموية التي تنفذها مثل منسقات محو الأمية، الرائدات الريفيات، مشرفات الحضانات، هذا إلى جانب فرص العمل في المشروعات الخدمية التي تنفذها جمعيات تنمية المجتمع، مثل مشروع جمع القمامة وكذلك التشغيل في المشروعات الإنتاجية للجمعيات الأهلية مثل ورش النجارة والحدادة، كل هذه الفرص تقلل من نسبة البطالة والفقر داخل المجتمع المحلي.

محاربة مسببات الفقر ذاتـه:

وتحاول بعض الجمعيات الأهلية القضاء على سبب الفقر ذاته عن طريق محو الأمية وإقامة دورات تدريبية على تنمية مهارات الفرد وإعداد الفرد لسوق العمل وتدريب على الكمبيوتر [9]. والضغط على الدولة لتوفير جميع الخدمات الأساسية للحياة الكريمة وكذلك تحسين التعليم والصحة والبنية التحتية.

أما فيما يخص الفقر الذي سببته الأزمات السياسية فان دور الجمعيات الأهلية في القضاء عليه يشمل في محاولة إصلاح الأوضاع السياسية بين الأطراف المتنازعة والمساعدة في تشغيل المشروعات المتوقفة بفعل الحرب، إقامة حملات لتوعية المجتمع من الصراع السياسي وأثره على الوضع الاقتصادي للدولة والفرد وكذلك تلعب المنظمات الأهلية دوراً بارزاً في تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة.

الأسرة في ساحة الصراعات المسلحة والحروب:

تعد الأسرة أحد الأبنية المحورية في بناء المجتمع، وهي تتشكل عادة من مجموعة من الأعضاء

([9]) مرقص عبده، مرجع سابق ص 141.

الذين يشكلون مكانات متباينة ويؤدون من خلالها أدوارًا يؤكدون من خلالها وجود الأسرة، بحيث تتحول الأسرة من خلال أداء هذه الأدوار المتكاملة إلى وحدة فعالة في بناء المجتمع تؤدي وظائف عديدة والأسرة هي الآلية التي ينتقل من خلالها تراث المجتمع من أجيال الماضي إلى أجيال الحاضر عبر عملية التنشئة الاجتماعية، لذا فإن أي ضغط على الأسرة من شأنه أن يؤثر على فاعلية واستمرار المجتمع، ذلك لأن انهيار الأسرة كوحدة سوف يعني انهيار المجتمع من أساسه.

فإذا تأملنا الأسرة في مناطق النزاع والحروب المسلحة في العالم العربي فسوف تجد أن الأسرة تتعرض لضغوط تؤثر على نوعية الحياة التي تقودها [10]، قد يؤدي الصراع إلى تماسك الأسرة، غير أن استمرار الصراع المسلح لفترة طويلة قد يفتت بنية الأسرة ويؤدي إلى فقدان تماسكها، برغم من ذلك فإن الأسرة في مناطق الصراع تقوم باستجابات متنوعة استجابة لهذه الضغوط المتزايدة، فإننا نجد أن الأسرة تقوم بإحدى ثلاث استجابات تكييفية وهي:

- الهجرة من الساحة التي تشهد صراعًا إلى ساحة لا يسود فيها صراع.
- تكييف بنيتها بما يتلاءم مع الظروف الصراعية غير المستقرة.
- يبدأ نسيجها في التمزق وتبدأ في قيادة أوضاع غير سوية.

إن الصراع المسلح في الدول العربية له بالغ الأثر عليها ومن هذه الآثار:

1- تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعجز الأسرة على إشباع حاجاتها الأساسية الأمر الذي يدفع أي من الزوجين إلى طلب الطلاق.
2- يؤدي انتهاك حقوق الإنسان إلى تأسيس حالة من العنت والمعاناة داخل الأسرة من ارتفاع معدلات القتل والخطف والأقصى
3- ارتفاع معدلات البطالة داخل الأسرة وخاصة في الفئات الشابة نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية.
4- ارتفاع سن الزواج داخل الأسرة وزيادة العنوسة في المجتمع نتيجة الضائقة المالية التي تؤدي إلى عزوف الشباب عن الزواج.
5- تمزيق النسيج العاطفي والاجتماعي للأسرة في الحروب والنزاعات المسلحة من خلال إجراءات عديدة منها اعتقال الزوج أو الزوجة أو تهجير بعض أفراد الأسرة إلى أماكن متباعدة.
6- تأثر عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة نتيجة الانتهاكات والحروب والتي من إجراءاتها قتل الوالدين أو أحدهما أو غياب أحدهم مما يؤثر في سير عملية التنشئة داخل الأسرة.

[10] علي ليلة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط2، 2011، ص223.

معاناة المرأة في ساحات النزاعات والحروب:

لا شك أن ساحات النزاعات المسلحة والحروب تشهد عنفًا متزايدًا ضد المرأة، حيث إن المرأة في الحروب تتحمل أعباءً إضافية إلى جانب الأعباء المنزلية وتربية الأبناء ومن هذه الأعباء خروج المرأة للعمل لتحسين الوضع المعيشي للأسرة بسبب غياب الزوج أو اعتقاله أو استشهاده.

بالإضافة إلى ضغوط الحرب والنزاع المسلح على المرأة هناك ضغط الموروث الثقافي الذي ينظر للمرأة من منظار الكائن الضعيف الذي يجلب المشاكل إذا تم تغيير في أدوارها الأساسية، مما يجعلها في فترة الحروب وعند خروجها لتحسين أوضاع الأسرة الاقتصادية عرضة للانتهاك وممارسة العنف وقد تتعرض للقتل أو الاغتصاب أو الزواج المبكر.

إن المرأة في هذه الظروف تكون فريسة لغياب القانون، وتردي الوضع المعيشي والنقص الحاد في الخدمات تصبح المرأة هي التي تتحمل العبء الأكبر الناتج عن هذه المعاناة، يرجع ذلك لأن المرأة الأكثر ضعفًا في حالات النزاعات المسلحة ومن ثم فقد صنفتها اللجنة الدولية ضمن الجماعات الأكثر تضررًا من هذه النزاعات.

ومن أهم المشاكل التي تتعرض لها المرأة أثناء الحروب:

1- تتعرض النساء في مناطق الصراع المسلحة إلى العنف والانتهاك المبرح لحقوق الإنسان.
2- الاعتقال والأسر من المشكلات الأساسية التي تعاني منها المرأة في مناطق النزاع المسلح.
3- التعرض للاغتصاب والتحرش الجنسي أو التهديد بهما من المشكلات الأساسية التي تواجهها المرأة في مناطق الحروب والنزاعات المسلحة.
4- فقدان المعيل للأسرة سواء أكان الزوج أو الأب أو الأخ يؤدي للتغير في وظائف المرأة وخروجها للعمل رغم ظروف الحرب القاسية.

مما سبق ذكره نجد أن الحروب والنزاعات المسلحة تعتبر أكثر ضررًا على النساء، من ناحية واقع الحروب وما تسببه من دمار وقتل وتهجير وفقدان الزوج والأب؛ ومن ناحية التقاليد والعادات الاجتماعية التي تفرض على المرأة قيودًا قد تضطر المرأة لتجاوزها للبحث عن لقمة العيش، هنا تصبح المرأة أكثر عرضة لانتهاك حقوقها واغتصابها وأحيانًا قتلها، وباعتبار المجتمع العربي مجتمع ذكوري.

فهذا يعني أن المرأة الطرف الأكثر خسارة في تلك الحروب فهي من ناحية تفقد الزوج والأب والابن والأخ في تلك الحروب ومن ناحية أخرى تدفع فاتورة بعض التقاليد التي تنظر للمرأة على أنها سلعة بل وتصبح مطمعا لكل شخص فقد الإنسانية فتصبح عرضة للاستغلال والاغتصاب والانتهاك بجميع أنواعه.

دور المنظمات الأهلية تجاه المرأة في النزاعات المسلحة:

ومن أدوار الجمعيات الأهلية تجاه المرأة الآتي:

- تامين مستلزمات الحياة اليومية للام والأطفال [11].
- تقديم التوعية الجنسية والتدريب على التوعية الخاصة بالعنف الجسدي للنساء.
- تقديم الرعاية والتسهيلات للفتيات اللواتي تعرض لمخاطر التحرش والاعتداء الجنسي.
- تدريب النساء على الحرف المختلفة وفتح مشاريع إنتاجية لهن مثل التدريب عل الصناعات اليدوية ودورات الحاسوب والتنمية البشرية.

الأطفال داخل مناطق الحروب والنزاعات المسلحة:

الطفولة هي المكون الأضعف والأخطر في بناء الأسرة التي تسكن ساحات النزاع المسلح، ويرجع ذلك إلى أن الطفولة من ناحية هي المرحلة العمرية العاجزة عن الدفاع عن نفسها؛ الأمر الذي يجعل تأثير الصراع المسلح عليها فادحًا؛ إضافة إلى أنه قد يشوه نموها الاجتماعي والنفسي، ومرحلة الطفولة هي المرحلة التي تتشكل فيها هوية الكائن الإنساني، ونيران النزاعات تكون حامية على هذه المرحلة بحيث يكون تشكيل هذا الكائن الإنساني في ظل هذه الحروب غير صحيح أو مشوه نفسيًا واجتماعيًا [12].

ويشكل العدوان على مجتمع الطفل أول المشكلات التي تؤثر على نوعية حياته، فالعمليات الحربية والظروف الصعبة التي يعيش في ظلها الأطفال من شأنها أن تشكل نوعا من العنف الموجه ضد الطفولة قد تصل إلى حد القتل، ومن المشكلات التي تواجه الطفولة في مناطق النزاعات المسلحة، سوء المعاملة مثل الاعتقال وحرمانهم من التعليم والعلاج وزيارة الأهل.

وهناك مشاكل أخرى يتعرض إليها الأطفال في منطقة النزاع منها:

- الفزع والقلق والشعور بعدم الراحة.
- الصراع المنص لصعوبة التنفس.
- الفوبيا والخوف من المرضى من الأصوات والظلام.
- التبول اللاإرادي.
- مشكلات في الكلام، كالتلعثم أو الفقدان الوظيفي للكلام [13].

---

[11] ناصر الغزالي، مرجع سابق ص 59 - 60.

[12] على ليلة، تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، مرجع سابق، ص248.

[13] ناصر الغزالي، النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر) مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، دمشق ص 52.

دور الجمعيات الأهلية تجاه الأطفال في النزاعات المسلحة:

1. توفير اللقاحات للأزمة وتوفير الرعاية الصحية للأطفال.
2. الدعم النفسي للأطفال وتوفير العيادات الطبية لهم.
3. توفير أماكن لاستيعاب الأطفال تضم لعباً وأدوات الرسم.
4. الاستعانة بالخبراء النفسيين لمساعدة الأطفال للخروج من الأزمة.
5. القيام بدورات ترشيدية إلى أولياء الأمور لمعرفة كيفية التعامل مع الأطفال أثناء النزاعات المسلحة.
6. المساهمة مع الدولة في توفير الكوادر التعليمية أثناء الأزمة.

غالبا ما تكون الجمعيات الأهلية أكثر استعداداً من المنظمة والمؤسسة الحكومية لبذل الجهد لزيادة المساهمة التطوعية التي يمكن أن يقدمها المتطوعون كما أن الطريق لمشاركة قطاع كبير من الناس في المجتمع في إنجاز شيء لإشباع رغبات وحاجات الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة وحل مشاكلهم الجسدية والنفسية والتعليمية.

ومن هنا فان العمل على تدعيم المنظمات الأهلية أن يكون الطريق لحل مشاكل الأطفال واحتياجاتهم خاصة المتضررين من النزاعات المسلحة.

وحسب رأيي المتواضع يجب وضع خطط قوية من المنظمات الدولية والإنسانية لمواجهة المشاكل التي يتعرض لها الأطفال في مناطق الصراع، ووضع برامج تأهيلية لهم وكذلك إقحامهم في برامج إعداد نفسي للخروج من تلك الأزمات، لأن وجود المجتمعات واستقرارها مرهون باستقرار ورفاهية أفراده.

أهم مسئوليات المنظمات الأهلية في النزاع المسلح:

- إعلان حالة الطوارئ وتعبئة كل الطاقات والإمكانات لمواجهة آثار النزاع المسلح على الأطفال.
- قيام كل منظمة أهلية بتقديم التغذية والماء النقي والعلاج والتطعيمات اللازمة للأطفال.
- التخطيط لمواجهة الآثار النفسية والاجتماعية على الأطفال بسب النزاع المسلح. توفير السكن المناسب ووسائل الترويح والترفيه للأطفال.
- التنسيق والمتابعة على أساس فريق متعاون يتوافر فيه صفات التكامل سواء بتوزيع المسئوليات بين أفراد الفريق أو بين المنظمات الأهلية وتنسيق وتقييم الجهود بينها وبين الجهود الحكومية الأخرى.
- تكثيف الدورات التدريبية للاختصاصين الاجتماعيين والنفسيين لمواجهة الحالات النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الأطفال بسبب النزاع المسلح.

- الاهتمام بالدور الإعلامي لإبراز كيفية التعامل مع بعض المظاهر السلوكية مع تكثيف البرامج الوقائية التي تناسب أعمار الأطفال.
- تحديد وتطوير الأهداف التربوية على أسس علمية من خلال إعادة النظر في المناهج الدراسية بمشاركة المنظمات الأهلية ذات العلاقة [14].

كما يمكن للجمعيات الأهلية المساهمة في تعميق وصمود بناء السلام واحدة من أعظم نقاط القوة للجمعيات الأهلية العمل مع الصراع هو قدرتها على دعم التغييرات في كيفية استجابة الناس للنزاع وتوجيه الانتباه إلى الأسباب الكامنة التي يجب أن تتناولها في حالة ظهور سلام عادل ودائم. علاوة على ذلك، فإن الجهات الفاعلة في الجمعيات الأهلية لديها القدرة على أن تلعب دورا هاما في رفع الوعي من حيث تكاليف استمرار الصراع والفرص ووسائل للبحث عن مخرج من خلال التعامل البناء مع المعارضين [15]

[14] محمد مرسـي، دور المنظمات الأهلية في مواجهة تأثيرات النزاع المسـلح على الطفولة المبكرة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ ـ مصر، العدد 19، 2003.

[15] Barnes, C. (2006). *Agents for Change: Civil Society Roles in Preventing War & Building Peace*. European Centre for Conflict Prevention